

فردا عسكريا (انظر المرفق الأول). وواصل العنصر العسكري، بقيادة العميد كلود بيز (بلجيكا)، مراقبة وقف إطلاق النار بين الجيش الملكي المغربي والقوات العسكرية لجبهة البوليساريو الذي ظل ساريا منذ ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩١. ومن الأهمية بمكان التأكيد مرة أخرى أن الأعمال القتالية بين الطرفين لم تستأنف منذ سريان وقف إطلاق النار وإنشاء البعثة. وما من مؤشر على الساحة يفيد بأن أي من الطرفين راغب في استئناف الأعمال القتالية في المستقبل القريب.

٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت المناقشات بين البعثة وجبهة البوليساريو على مختلف الصعد بهدف تخفيف أو رفع القيود التي تفرضها الجبهة على حرية حركة المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة الموجودين شرقي الحدار الرملي الدفاعي (الجزء الضيق) منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. وكما أبلغت مجلس الأمن آنذ (انظر S/2001/148 و S/2001/398 و S/2001/613 و S/2002/41)، فإنه لا يُسمح عادة للدوريات البرية التابعة للبعثة بالاقتراب أكثر من ٨٠٠ متر من مواقع الوحدات القتالية أو مواقع المراقبة التابعة لجبهة البوليساريو ويُطلب منها أن تكون في جميع الأوقات مصحوبة بضباط اتصال تابعين لجبهة البوليساريو يتحكمون في الواقع في تحركاتها. وما زالت مساحات واسعة من الأراضي الواقعة جنوب وشرق موقع فريق البعثة في أغوانيت بمنأى عن الأمم المتحدة. وما زال الاستطلاع الجوي الذي تقوم به البعثة مقتصرًا على المنطقة المحاذية لشرق الجزء الضيق بعرض ٣٠ كيلو مترا ويجري وفقا للمسارات الجوية التي توافق عليها جبهة البوليساريو. ورغم الجهود التي بذلتها البعثة فليس بالإمكان الإبلاغ عن إحراز تقدم ملحوظ نحو رفع تلك القيود. وأدعو مجلس الأمن إلى الانضمام إلي في مناقشة جبهة البوليساريو برفع هذه القيود دون إبطاء.

مخيمات اللاجئين في تندوف. وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير، التقى في الدار البيضاء بوفد من كبار موظفي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لمناقشة تدابير بناء الثقة عبر الحدود.

٥ - وفي فترة لاحقة، زار ممثلي الخاص في ١٧ كانون الثاني/يناير منطقة تندوف حيث اجتمع بمحمد عبد العزيز، الأمين العام لجبهة البوليساريو، وأعضاء آخرين في قيادتها. وعقد بضعة اجتماعات في العيون مع المنسق المغربي مع البعثة. وتأتي هذه الاتصالات في إطار سعي ممثلي الخاص للإبقاء على نخط من الاتصالات المنتظمة مع الأطراف.

٦ - وقام السيد سوينغ بزيارته الاستهلالية إلى نواكشوط يومي ١٣ و ١٤ شباط/فبراير حيث اجتمع برئيس جمهورية موريتانيا، معاوية ولد سيد أحمد تايا، وبعض كبار المسؤولين في الحكومة؛ واجتمع كذلك مع ممثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في موريتانيا.

باء - عملية الطعون

٧ - منذ أن قدمت تقريرتي السابق إلى المجلس (S/2002/41)، خفضت لجنة تحديد الهوية عدد موظفيها ليلعب مجموعهم ٤٠ موظفا. وواصلت اللجنة توحيد ومضاهاة جميع البيانات، التي جرى جمعها خلال عملية تحديد الهوية وتقديم الطعون، عن مقدمي طلبات المشاركة في الاستفتاء. وتابعت اللجنة حفظ الملفات الفردية إلكترونيا. وحتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، بلغ إجمالي عدد الملفات التي جرى حفظها إلكترونيا في كل من الإقليم ومنطقة تندوف ما يربو على ٤٣ ٠٠٠ ملف. وبدأت اللجنة أيضا استعراضا تقنيا للمتطلبات التشغيلية التي ستنشأ في حالة استئناف عملية الطعون.

جيم - الجوانب العسكرية

٨ - في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٢، كان حجم العنصر العسكري التابع للبعثة عند القوام المأذون به، وهو ٢٣٠

المنوطة بها بالنسبة إلى اللاجئيين من سكان الصحراء الغربية المقيمين في مخيمات تندوف والتنسيق مع البعثة. وزار وفد رفيع من المفوضية المنطقتة في الفترة من ٢٦ كانون الثاني/يناير إلى ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٢ لمناقشة مسألة توفير تدابير بناء الثقة عبر الحدود للاجئين الصحراويين، وذلك بعد التشاور مع البعثة والمغرب وجبهة البوليساريو والجزائر. وأكدت الحكومة المغربية لوفد المفوضية أنها مستعدة من حيث المبدأ لقبول المقترحات التي طرحتها المفوضية بشرط أن يتم الاتفاق في مرحلة تالية على طرائق التنفيذ. وأكدت جبهة البوليساريو مجددا موقفها الداعي إلى عدم تنفيذ هذه الأنشطة إلا في سياق خطة التسوية (S/21360 و S/22464 و Corr.1). أما الحكومة الجزائرية، فبينما أكدت من جديد تأييدها لخطة التسوية، عادت لتؤكد تعاونها الكامل مع المفوضية، لا سيما فيما يتعلق بالخطوات المعتمدة لإنفاذ تدابير بناء الثقة عبر الحدود، بشرط موافقة اللاجئيين عليها.

١٤ - وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، أجرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مشاورات مع الحكومة الجزائرية وبرنامج الأغذية العالمي ومكتب المساعدات الإنسانية التابع للجنة الأوروبية وشركاؤها المنفذين من أجل معالجة المسائل مثار الاهتمام المتبادل فيما يتعلق بتنفيذ برنامجها في عام ٢٠٠٢. وبسبب القيود المالية، ظل النقص المتكرر في السلع الغذائية الأساسية المقدمة للاجئين الصحراويين شاغلا هاما للمفوضية. وتداركا لهذا الأمر، وجهت المفوضية في اجتماع نظمته مع برنامج الأغذية العالمي في مدينة الجزائر في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ نداء من أجل توفير أموال كافية لسد الثغرة المتوقع أن تستمر لمدة ثلاثة أشهر في الإمدادات الغذائية، وذلك إلى حين وصول شحنات الأغذية المرسله من برنامج الأغذية العالمي. وقامت بعثة مشتركة بينها وبين البرنامج لتقييم الاحتياجات الغذائية بزيارة لمخيمات تندوف، بصحبة ممثلين عن الحكومة

١٠ - أما على الجانب الغربي للمجاز الضيق، فواصلت الدوريات العسكرية التابعة للبعثة زيارة وتفتيش الوحدات البرية التابعة للجيش الملكي المغربي التي يفوق حجمها حجم السرية وذلك وفقا لترتيبات وقف إطلاق النار بين البعثة والجيش الملكي المغربي.

١١ - ويذكر المجلس أن السلطات العسكرية المغربية كانت قد بدأت في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠١ في تعبيد طريق في منطقة غرغيرات بالصحراء الغربية، الواقعة جنوب غرب رأس الإقليم، باتجاه الحدود الموريتانية. ولكن المغرب أوقفت في فترة لاحقة تلك الأعمال بطلب من البعثة والعديد من الدول الأعضاء. وقد قامت البعثة منذ ذلك الحين بعمليات استطلاع جوية وبرية في المنطقة منتظمة (وجرى آخر استطلاع جوي في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، وآخر استطلاع بري في ١ شباط/فبراير ٢٠٠٢)، لكنها لم تعثر على أية دلائل تشير إلى الاستمرار في تعبيد طرق في المنطقة.

دال - الجوانب المتعلقة بالشرطة المدنية

١٢ - في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٢، كان قوام عنصر الشرطة المدنية التابع للبعثة ٢٥ ضابطا (انظر المرفق) تحت إمرة المفتش العام أوم براكاش راتور (الهند). وواصل ضباط الشرطة المدنية القيام بواجبات حماية الملفات والمواد الحساسة بمركزي لجنة تحديد الهوية في العيون وتندوف. واستمرت أنشطة التدريب بشأن توفير الحماية لدى العودة الطوعية وبشأن الصكوك الدولية المتعلقة باللاجئيين، ومن قبيلها الإحاطات التي يقدمها مكتب الاتصال التابع لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في العيون.

هاء - الأعمال التحضيرية لعودة اللاجئيين الصحراويين إلى ديارهم

١٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الاضطلاع بالمسؤوليات

اللاجئين في أدائهما لمهامهما الإنسانية الحيوية. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر المجلس أن هناك حوالي ٣٦٢ أسيرا مغربيا لا يزالون حتى الآن محتجزين لأسباب تعود إلى الصراع على الصحراء الغربية ومعظمهم في الأسر لمدة تزيد على ٢٠ عاما. وبعد مرور أكثر من ١٠ سنوات على سريان وقف إطلاق النار، أصبح الإفراج عنهم أمرا متأخرا عن موعده سواء بموجب القانون الدولي أو الالتزامات التي قطعها الطرفان على نفسيهما في هذا الصدد. وإني على أمل في أن ينضم إلي أعضاء المجلس مرة أخرى في توجيه الدعوة إلى البوليساريو للإفراج عن بقية الأسرى دون أي إبطاء. وإني أأمل أيضا أن يواصل الطرفان تعاونهما مع لجنة الصليب الأحمر الدولية في ما تبذله من جهود لحل مشكلة مصير أولئك الذين لا يزالون مفقودين منذ بداية الصراع.

زاي - منظمة الوحدة الأفريقية

١٨ - يواصل الوفد المراقب التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية لدى البعثة الذي يرأسه الممثل الأقدم للمنظمة، السفير يلما تاديسه (إثيوبيا)، تقديم الدعم للبعثة والتعاون معها. وأود أن أؤكد مجددا تقديري الصادق لهذه المساهمة.

رابعا - تطورات أخرى

١٩ - في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، رد المستشار القانوني على الرسالة المؤرخة ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ التي وجهها إليه رئيس مجلس الأمن لاستفتائه، باسم أعضاء المجلس، في شرعية عقود تتعلق بالمناطق البحرية للصحراء الغربية أبرمها المغرب مع شركات نفطية أجنبية (S/2002/161). وأعرب الممثل الدائم للجزائر عن رأيه في هذه المسألة في رسالة مؤرخة ١ شباط/فبراير ٢٠٠٢ وجهها إلي (S/2002/144). ووجه ممثل جبهة البوليساريو في نيويورك رسالتين إلى رئيس مجلس الأمن في ٧ و ١٨ شباط/فبراير بشأن الموضوع ذاته، وأعرب الممثل الدائم

المستضيفة والبلدان المانحة، في الفترة من ١ إلى ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٢. وأوفدت المفوضية في الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ بعثة أخرى لتقصي الحقائق لرصد حالة اللاجئين الصحراويين في شمالي موريتانيا.

١٥ - ومما يثير القلق البالغ أيضا ما يواجهه اللاجئون الصحراويون في مخيمات تندوف من نقص في الأغذية. وإني أناشد المجتمع الدولي مرة أخرى تقديم الدعم السخي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي لمساعدتهما على التغلب على حالة التغذية المتدهورة لدى اللاجئين. كذلك أناشد المغرب وجبهة البوليساريو بقوة أن توافقا دون أي مزيد من الإبطاء على التعاون مع المفوضية في تنفيذ تدابير بناء الثقة التي تأخرت عن موعدها منذ أمد بعيد، وفقا لما دعا إليه مجلس الأمن في قراره ١٢٣٨ (١٩٩٩) وفي قرارات لاحقة بعد ذلك.

واو - أسرى الحرب والمفقودون والمحتجزون

١٦ - كما يذكر المجلس، فقد أعلنت جبهة البوليساريو في ٢ كانون الثاني/يناير نبال الإفراج عن ١١٥ أسيرا من الأسرى المغربيين الذين تحتجزهم، وعددهم ٤٧٧. وأعيد هؤلاء الأسرى إلى وطنهم تحت إشراف لجنة الصليب الأحمر الدولية في ١٧ كانون الثاني/يناير. وهذا العمل مع الجهود التي قامت بها المغرب للكشف عن مصير بعض مقاتلي جبهة البوليساريو السابقين الذين كانوا في عداد المفقودين والعضو العام الذي منحه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ إنما هو خطوة في الاتجاه الصحيح من شأنها إن استمرت وتسارعت، أن تساعد على تقريب الطرفين من التوصل في نهاية المطاف إلى حل لهذه المسائل التي تكتسب طابعا إنسانيا عاجلا.

١٧ - وفي أثناء هذا الوقت، طلبت إلى ممثلي الخاص أن يظل على اتصال مستمر بجميع الأطراف وأن يواصل تقديم المساعدة إلى لجنة الصليب الأحمر الدولية ومفوضية شؤون

التفصيل الصعوبات التي كانت الأمم المتحدة قد واجهتها على مدى السنوات العشر الماضية في جهودها الرامية إلى تنفيذ خطة التسوية، التي أدت إلى تعطل متكرر في عملية تحديد الهوية. وعندما توقفت العملية في طريق مسدود لمدة طويلة جدا، دامت من نهاية ١٩٩٥ إلى مطلع ١٩٩٧، لدى تقلدي مهام أميننا عاما، عينت السيد جيمس أ. بيكر الثالث مبعوثا شخصيا لي في آذار/مارس ١٩٩٧، وطلبت إليه أن يقيم من جديد جدوى تنفيذ خطة التسوية. وبعد جولة قام بها في المنطقة، التقى فيها بقيادة الطرفين والبلدين المجاورين، أبلغني السيد بيكر أنه، رغم ما تواجهه العملية من صعوبات وتأخيرات، لم يشير أي من الطرفين إلى أي رغبة في المضي في أي حل سياسي غير تنفيذ خطة التسوية.

٢٤ - ورأى مبعوثي الشخصي أن الطريقة الواقعية الوحيدة لتقييم جدوى تنفيذ الخطة هي الترتيب لمحادثات مباشرة بين الطرفين. غير أنه كان يدرك أن الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة سابقا على مر السنين من أجل تنظيم هذه المحادثات المباشرة لم تفلح، أساسا بسبب امتناع الحكومة المغربية عن مقابلة جبهة البوليساريو وجها لوجه.

٢٥ - وعندما تقابل الطرفان مباشرة في لشبونة في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٧، كان هذا اللقاء أول مرة لسنتين عديدة يلتقي فيها الطرفان لمناقشة مسائل جوهرية. ولم يدم اللقاء سوى يوم واحد إذ اتضح أن كلا الطرفين يواجه مشاكل في قبول المقترح الذي قدمه مبعوثي الشخصي من أجل تسوية الخلافات القائمة بشأن استئناف عملية تحديد الهوية وكلاهما يحتاج إلى التشاور مع رؤسائه قبل الرد على المقترح. وشكل ذلك نمطا تكرر خلال الجولات الثلاث المتتالية الأخرى من المحادثات المباشرة في ١٩٩٧. ولم تدم أي جولة منها أطول من يوم ونصف، حيث أظهر الطرفان معارضة شديدة للاتفاق على المقترحات التوفيقية الرامية إلى حل خلافاتهما بشأن القضايا التي يختلفان بشأنها وتعرقل

للمغرب عن وجهة نظره في رسالته المؤرخة ٨ شباط/فبراير والتي وجهها إلى رئيس مجلس الأمن (S/2002/153).

٢٠ - وفي ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، بدأ المعتقلون الصحراويون في سجن العيون إضرابا عن الطعام لمدة ثلاثة أسابيع. وبعد اتخاذ السلطات المغربية لسلسلة من الإجراءات الرامية إلى التخفيف من وطأة الاكتظاظ في السجون، بما في ذلك نقل المعتقلين إلى سجون أخرى، انتهى الإضراب عن الطعام. غير أن بعض المعتقلين الصحراويين استأنفوا إضرابهم عن الطعام في ٢٤ كانون الثاني/يناير، لكنهم علقوا الإضراب مرة أخرى في غضون يومين.

خامسا - الجوانب المالية

٢١ - خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٦٢/٥٥ المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠١، مبلغ ٤٨,٨ مليون دولار، أي ما يقابل معدلا شهريا قدره ٤,١ ملايين دولار، للإتفاق على البعثة خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢. وفي إطار خفض عدد الأفراد العاملين في لجنة تحديد الهوية، بالإضافة إلى تخفيضات أخرى في تكاليف مسائل أخرى ذات صلة، سأواصل إعادة تقييم احتياجات البعثة من الموارد والرجوع إلى الجمعية العامة بشأن التعديلات الناتجة عن ذلك، عند اللزوم.

٢٢ - واعتبارا من ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة إلى الحساب الخاص للبعثة ٦٠ ٩٧٣ ٥٣٣ دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ٢ ١٦٥ ٦٧٨ ٩٥٣ دولار.

سادسا - تقييم التقدم المحرز والمشاكل القائمة منذ

تعيين مبعوثي الخاص

٢٣ - في تقرير المؤرخ ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١ والذي قدمته إلى مجلس الأمن (S/2001/613)، وصفت ببعض

المجاوران، الجزائر وموريتانيا. واتضح أن الاجتماع لم يؤد إلى حل المشاكل التي يختلف بشأنها الطرفان. وفي نهاية الأمر، دعا مبعوثي الشخصي الطرفين إلى أن يأتيا في الاجتماع المقبل بحلول ملموسة للمشاكل العديدة في خطة التسوية التي قد يتفقان بشأنها أو، يكونا، بدلا من ذلك، مستعدين لمناقشة سبل أخرى لتحقيق حل مبكر ودائم ومتفق عليه لتزاعهما على الصحراء الغربية.

٢٩ - وأثناء الاجتماع الثاني الذي عقد في لندن في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، حدد كل طرف المجالات، المتعلقة أساسا بعملية الطعون وإعادة توطين اللاجئين، التي تشكل في نظره الصعوبات القائمة فيما يتعلق بتنفيذ الخطة. غير أن أيا من الطرفين لم يقدم مقترحات محددة لحل المشاكل العديدة في خطة التسوية التي يمكن للطرفين الاتفاق عليها. وبالإضافة إلى ذلك، أشار مبعوثي الشخصي إلى أنه يرى أن هناك قضايا أخرى لا تزال بدون حل أيضا، مثل إنفاذ نتائج الاستفتاء، والإفراج عن سجناء الحرب والمعتقلين السياسيين الصحراويين ومشاكل قد تتعلق بتنفيذ مدونة قواعد السلوك لحملة الاستفتاء.

٣٠ - وإضافة إلى ذلك، أعرب مبعوثي الشخصي عن قلقه لأن الطرفين أخفقا حتى الآن في التفاوض بشأن هذه المشاكل لشدة العداء بينهما. فحسب رأيه، لم يبد أي من الطرفين استعدادا للتخلي عن عقلية "للمنتصر كل الغنيمة" أو رغبة في مناقشة أي حلول سياسية ممكنة يحصل فيها طرف على بعض مما يريد لا الكل ويتيح للطرف الآخر فرصة القيام بالشيء ذاته. وعندما طُلب إلى الطرفين أن يقدموا مقترحات ملموسة تسوي خلافاتهما ولم يرد أي منها، رأى مبعوثي الشخصي أن الاجتماع، بدلا من حل المشاكل، قد رجع بالأمور إلى الوراء إذ عمق الخلافات بين الطرفين.

تنفيذ خطة التسوية. واحتاج الطرفان إلى فض اللقاء والاجتماع برؤسائهما قبل العودة إلى الجولة المقبلة بطلبات لإجراء تعديلات على المقترحات. ورغم ذلك، وبفضل كد ومثابرة مبعوثي الشخصي وفريقه، تم الاتفاق على جميع القضايا التي كانت موضع خلاف بين الطرفين، وخلال الجولة الأخيرة التي جرت في هيوستن بتكساس من ١٤ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، دخلت اتفاقات هيوستن حيز النفاذ متيحة بذلك استئناف عملية تحديد الهوية وبالتالي تنفيذ خطة التسوية.

٢٦ - وفي تقريره الذي قدمته في حزيران/يونيه ٢٠٠١ (S/2001/613)، تصف الفقرات من ٢٧ إلى ٢٩ الصعوبات القائمة في مجال إجراء عملية تحديد الهوية وإكمالها وتعرض ما تبقى من القضايا الرئيسية التي لم تحل في خطة التسوية، حتى بعد إبرام اتفاقات هيوستن. وكما يشير التقرير إلى ذلك، ظلت البعثة تواجه، منذ إتمام عملية تحديد الهوية في نهاية ١٩٩٩، ما مجموعه ١٣١ ٠٣٨ طعنا، وتدل عملية الطعون على أنها ستكون أطول وأبطأ وأكثر إثارة للنزاع من عملية تحديد الهوية ذاتها.

٢٧ - وبالنظر إلى هذه التطورات، طلبت إلى مبعوثي الشخصي، في مطلع عام ٢٠٠٠، أن يجري مشاورات مع الطرفين والبلدين المجاورين. وبعد زيارة المنطقة خلال الفترة من ٨ إلى ١١ نيسان/أبريل، عندما أجرى اتصالات أولية مع جميع الأطراف المعنية، أبلغني مبعوثي الشخصي أنه بحاجة إلى تنظيم اجتماع آخر بين الطرفين وجها لوجه من أجل النظر في المشاكل القائمة في مجال تنفيذ خطة التسوية (S/21360 و S/22464 و Corr.1) وتنفيذ اتفاقات هيوستن (S/1997/742)، المرفقات من الأول إلى الثالث)، بالإضافة إلى استكشاف إمكانية اتباع نهج أخرى.

٢٨ - وعقد أول هذه الاجتماعات الثلاثة لعام ٢٠٠٠ في لندن في ١٤ أيار/مايو. وحضر هذا الاجتماع أيضا البلدان

سياسي يقبله الطرفان على نحو ما طلبه قرار مجلس الأمن ١٣٠٩ (٢٠٠٠). فأشار الوفد المغربي إلى أن مسألة الطعون قد بُحِثت بشكل موسع ولم يبق منها شيء. وفي رأي المغرب، وصلت هذه المسألة إلى طريق مسدود، لأسباب مبدئية لا تقنية.

٣٥ - ثم سأل مبعوثي الشخصي الطرفين عما إذا كانا راغبين في البحث عن حل سياسي قد يؤكد استفتاء لاحقاً أو لا يؤكد، دون أن يتخليا عن خطة التسوية. فردت جبهة البوليساريو أنها غير مستعدة لمناقشة أي شيء خارج خطة التسوية. وذكر الوفد المغربي، من جانبه، أنه مستعد للشروع في حوار صادق وصريح مع جبهة البوليساريو، بمساعدة مبعوثي الشخصي، من أجل إيجاد حل دائم ونهائي يراعي سيادة المغرب ووحدته أراضيه، وخصوصيات المنطقة، وفقاً لمبادئ الديمقراطية واللامركزية التي يرغب المغرب في تطويرها وتنفيذها بدءاً بمنطقة الصحراء.

٣٦ - بيد أن جبهة البوليساريو رفضت المقترح المغربي وأكدت من جديد أنها ستعاون وستلتزم بأي حوار يجري في إطار خطة التسوية.

٣٧ - وفي ختام هذه المشاورات، رأى مبعوثي الشخصي، وأشاطره الرأي، أن عقد اجتماعات أخرى بين الطرفين من أجل البحث عن حل سياسي لن يأتي بنجاح، بل قد يأتي بعكس المرام، ما لم تكن حكومة المغرب بصفتها السلطة الإدارية في الصحراء الغربية مستعدة لتقديم أو تأييد تفويض لجزء من السلطة الحكومية لجميع السكان والسكان السابقين في الإقليم بشكل حقيقي، ولملموس ويتفق مع المعايير الدولية.

٣٨ - وبعد ذلك بستة أشهر تقريباً، خلال ربيع عام ٢٠٠١، استطاع مبعوثي الشخصي أن يقرر أن المغرب بصفته السلطة الإدارية في الصحراء الغربية مستعد لتأييد

٣١ - ورغم ذلك، رأى أن إيجاد حل سياسي لا يمكن التوصل إليه إلا بالحوار المباشر بين الطرفين، وطلب إليهما الاجتماع مرة أخرى من أجل محاولة التوصل إلى حل سياسي. وقد وُضِّح من جديد للطرفين أنهما لن يتخليا بموقفهما النهائي، إذا اتفقا على مناقشة حل سياسي آخر غير خطة التسوية، بما أنه، حسب قواعد المشاورات، لن يُتفق على أي شيء حتى يُتفق على كل شيء.

٣٢ - وعقد الاجتماع الثالث بين الطرفين برعاية مبعوثي الشخصي في برلين في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وفي مناقشة تناولت حالة خطة التسوية، أكد الطرفان من جديد موقفيهما المتباينين؛ وتعهد كلاهما مع ذلك بالتعاون مع الأمم المتحدة. وأوضح مبعوثي الشخصي للطرفين أنه ظل يستمع لهذا الجدل والتعهد بالتعاون منذ ١٩٩٧ وأعرب عن تشكيكه في صحة هذه التعهدات.

٣٣ - وأشار إلى أنه كان قد سأل الطرفين، في بداية الاجتماع، عما إذا كانا قد أتيا بمواقف جديدة بشأن أي مسألة. غير أنه رأى عدم وجود أي إرادة سياسية لدى أي طرف من أجل المضي قدماً في المناقشة. وأكد من جديد أن هناك سبلا عديدة لتقرير المصير. فقد يتحقق ذلك بالحرب أو الثورة؛ أو قد يتحقق بالانتخابات، غير أن ذلك يقتضي حسن النية؛ أو قد يتحقق بالاتفاق، كما تم ذلك بين أطراف في نزاعات أخرى. وعندما سألهما مبعوثي الشخصي عما إذا كانا راغبين في تجريب السبيل الأخير دون التخلي عن خطة التسوية، أكد الطرفان كلاهما التزامه بخطة التسوية. ورغم ذلك، أعرب الطرفان عن اختلافات وتصورات جوهرية بشأن تنفيذ الخطة بالشكل الصحيح.

٣٤ - وبعد ذلك اقترح مبعوثي الشخصي أن يستكشف الطرفان سبل دفع عملية الطعون إلى الأمام، على نحو ما طلبته جبهة البوليساريو، وأن يبحثا، في الآن ذاته عن حل

والتي رفضت مشروع الاتفاق الإطاري (S/2002/41)، المرفقان الأول والثاني)، فإنه لا يرى أي أمل حقيقي بأن الطرفين سيتفان طوعا في نهاية المطاف على هذا النهج لحل نزاعهما على الصحراء الغربية. ويرى أيضا، وأشطره الرأي، أن المقترح الذي قدمته الجزائر بدلا من مشروع الاتفاق الإطاري، الذي تمارس الأمم المتحدة بموجبه سيادة على الصحراء الغربية من أجل تنفيذ الأحكام التي تبدو مطابقة لأحكام خطة التسوية، ليس أوفر حظا من خطة التسوية في إيجاد حل مبكر ودائم ومتفق عليه للنزاع على الصحراء الغربية.

٤١ - وتبعاً لذلك، التقى مبعوثي الشخصي، كما سبقت الإشارة إلى ذلك في الفقرة ٢ أعلاه، بالرئيس بوتفليقة ومسؤولين رفيعي المستوى من الحكومة الجزائرية في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ في معهد جيمس بيكر في هيوستن بتكساس، والتقى مرتين بعد ذلك بالملك محمد السادس ومسؤولين رفيعي المستوى من الحكومة المغربية في المغرب، في ٢٤ و ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢.

٤٢ - ونزولا عند طلبي، وافق مبعوثي الشخصي منذ خمسة أعوام تقريبا على المساعدة في إيجاد حل للنزاع على الصحراء الغربية. وعمل دون كلل خلال تلك الفترة، كما يشهد على ذلك هذا التقرير وتقارير السابقة المقدمة إلى مجلس الأمن. وأكد لي مجددا خيبة أمله في الآونة الأخيرة إزاء عدم إحراز تقدم صوب إيجاد حل لمشكلة الصحراء الغربية، وهو الحل الذي تظل منطقة المغرب العربي في أمس الحاجة إليه لتحقيق السلام والاستقرار والازدهار على المدى الطويل.

سابعاً - الملاحظات والتوصيات

٤٣ - ولم يبد الطرفان، رغم ما أدليا به من تصريحات تفيد العكس، أي رغبة في التعاون التام مع الأمم المتحدة، سواء

مشروع اتفاق إطاري (S/2001/613، المرفق الأول) بشأن وضع الصحراء الغربية الذي يتصور تفويضا للسلطة إلى سكان الإقليم مع البت في الوضع النهائي باستفتاء يجري بعد ذلك بخمس سنوات. وفور تأكيد مبعوثي الشخصي من رغبة الحكومة المغربية في تأييد مشروع الاتفاق الإطاري، عرض المشروع على حكومة الجزائر وجبهة البوليساريو. وكانت لدى مجلس الأمن فرصة الاطلاع على آراء حكومة الجزائر وجبهة البوليساريو، التي أرفقت بتقرير (S/2001/613)، المرفقان الثاني والرابع).

٣٩ - ونظرا إلى التحفظات الشديدة التي أعربت عنها حكومة الجزائر وعدم رغبة جبهة البوليساريو في النظر في مشروع الاتفاق الإطاري، أعرب مجلس الأمن في قراره ١٣٥٩ (٢٠٠١) عن تأييده لاقتراحي لدعوة جميع الأطراف إلى الاجتماع مباشرة أو من خلال مباحثات غير مباشرة برعاية مبعوثي الشخصي من أجل مناقشة الاتفاق الإطاري والتفاوض بشأن أي تغييرات قد يود الطرفان إدخالها على الاتفاق. وشجع المجلس الطرفين أيضا على مناقشة أي اقتراح آخر لحل سياسي، قد يقدمه الطرفان، من أجل التوصل إلى اتفاق يقبلانه. وأكد المجلس في قراره أنه سيُنظر في المقترحات التي قدمتها جبهة البوليساريو من أجل تدليل العقبات التي تحول دون تنفيذ خطة التسوية، في الوقت الذي تجري فيه تلك المناقشات.

٤٠ - وعقب اتخاذ القرار ١٣٥٩ (٢٠٠١)، التقى مبعوثي الشخصي بكمبار الممثلين في جبهة البوليساريو وحكومي الجزائر وموريتانيا في باينديل، بوايومينغ في آب/أغسطس ٢٠٠١. ولم تكن حكومة الجزائر ولا جبهة البوليساريو راغبة في الدخول في مناقشة مفصلة لمشروع الاتفاق الإطاري، رغم أن حكومة المغرب أعلنت لهما عن مرونتها عبر مبعوثي الشخصي. ومن وجهة نظر الردود التي تلقاها مبعوثي الشخصي من حكومة الجزائر وجبهة البوليساريو،

٤٨ - كخيار أول، يمكن للأمم المتحدة أن تستأنف مجددا السعي من أجل تنفيذ خطة التسوية، لكن دون اشتراط اتفاق الطرفين كليهما قبل اتخاذ أي إجراء. وتبدأ هذه الجهود لعملية الطعون، غير أن الأمم المتحدة، حتى في حالة الأخذ بهذا النهج غير التوافقي، ستواجه في السنوات المقبلة، معظم المشاكل والعراقيل التي اعترضت طريقها خلال السنوات العشر الماضية. وقد أعرب المغرب عن عدم استعداده للمضي قدما في تنفيذ خطة التسوية؛ وتبعاً لذلك، قد لا يكون بمقدور الأمم المتحدة إجراء استفتاء حر ونزيه يقبل الطرفين بنتائجه؛ ولن يكون هنالك أيضا أي آلية لإنفاذ تلك النتائج. وبموجب هذا الخيار، ستعزز لجنة تحديد الهوية التابعة لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، بل سيزيد حجم العملية ككل.

٤٩ - وبموجب الخيار الثاني، يمكن لمبعوثي الشخصي أن يقوم بتنقيح مشروع الاتفاق الإطاري، مع مراعاة الشواغل التي يعرب عنها الطرفان والجهات الأخرى التي لها خيرة في إعداد مثل هذه الوثائق. غير أنه لن يسعى في هذه الحالة إلى الحصول على موافقة الطرفين، كما كان الشأن سابقا، فيما يتعلق بخطة التسوية ومشروع الاتفاق الإطاري. وسيقدم الاتفاق الإطاري إلى مجلس الأمن، ثم سيرضه مجلس الأمن على الطرفين على أساس غير تفاوضي. وإذا وافق مجلس الأمن على هذا الخيار، سيتسنى المضي في تقليص حجم البعثة.

٥٠ - وكخيار ثالث، يمكن لمجلس الأمن أن يطلب من مبعوثي الخاص لآخر مرة أن يتحرى عما إذا كان الطرفان يرغبان الآن في إجراء مناقشة، تحت رعايته، سواء بصورة مباشرة أو عن طريق محادثات غير مباشرة، لإمكانية تقسيم الإقليم، على أساس ألا يتم البت في شيء حتى يتخذ قرار نهائي بصدد كل شيء. وإذا ما اعتمد مجلس الأمن هذا الخيار، في حالة ما إذا كان الطرفان لا يرغبان في تقسيم

لتنفيذ خطة التسوية أو محاولة التفاوض بشأن حل سياسي يفضي إلى تسوية نزاعهما بشأن الصحراء الغربية بصورة سريعة ودائمة ومتفق عليها.

٤٤ - وكما أشرت في تقريرتي الصادر في حزيران/يونيه ٢٠٠١ (S/2001/613، الفقرة ٥٢)، فقد خلص مبعوثي الشخصي، استنادا إلى تقييم عمل الأمم المتحدة خلال السنوات العشر الماضية في سعيها لتنفيذ خطة التسوية، بما في ذلك قرابة خمس سنوات عمل فيها كمبعوث شخصي لي، إلى أن من المستبعد تنفيذ خطة التسوية بشكلها الحالي، بحيث تفضي إلى حل سريع ودائم ومتفق عليه للتراع على الصحراء الغربية.

٤٥ - ويرى مبعوثي الشخصي أنه رغم الدلائل التي تشير إلى استعداد المغرب للتفاوض، فإن مواصلة أي مناقشة لمشروع الاتفاق الإطاري في الوقت الراهن (باستثناء ما تنص عليه الفقرة ٤٩ أدناه) أمر عديم الجدوى، بالنظر إلى عدم استعداد حكومة الجزائر أو جبهة البوليساريو لمناقشته.

٤٦ - ويرى مبعوثي الشخصي أيضا أنه رغم الدلائل التي تشير إلى استعداد الجزائر وجبهة البوليساريو للتفاوض بشأن إمكانية تقسيم الإقليم، فمن غير المجدي مواصلة مثل هذه المناقشات في الوقت الراهن، باستثناء الطريقة التي تنص عليها الفقرة ٥٠ أدناه، بالنظر إلى عدم استعداد حكومة المغرب لمناقشة مثل هذا النهج، رغم أنها توصلت إلى اتفاق مماثل مع حكومة موريتانيا في عام ١٩٧٦. وإنني أشاطر مبعوثي الشخصي الآراء التي أعرب عنها على نحو ما ورد في الفقرتين ٤٤ و ٤٥ وفي هذه الفقرة.

٤٧ - وتواجهنا حاليا وضعية قائمة نوعا ما فيما يتعلق بمستقبل عملية السلام في الصحراء الغربية. وأعتقد ومبعوثي الشخصي بأن ثمة أربعة خيارات مطروحة أمام مجلس الأمن في ضوء ما ورد أعلاه من تقييم متشائم وإن كان واقعيا.

الإقليم أو لا يستطيعان الموافقة على ذلك بحلول ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، فسَيُطلب من مبعوثي الخاص أن يعرض فيما بعد على الطرفين اقتراحا بشأن تقسيم الإقليم وهو اقتراح سيرض أيضا على مجلس الأمن، وسيقوم مجلس الأمن بعرض هذا الاقتراح على الطرفين على أساس غير تفاوضي، هذا الأسلوب في السعي من أجل حل سياسي من شأنه أن يمنح كل طرف بعض، ولكن لا كل، ما يريد، وسيتبع سابقة التقسيم المتفق عليها في ١٩٧٦ بين المغرب وموريتانيا، ولكنها ليست بالضرورة نفس الترتيبات الإقليمية. وإذا ما اعتمد مجلس الأمن هذا الخيار، فسيتسنى الإبقاء على البعثة بحجمها الحالي، أو حتى المضي في تخفيضها.

٥١ - وكخيار رابع، يمكن لمجلس الأمن أن يقرر إنهاء البعثة، وبالتالي فسيُعترف ويقر بأنه بعد مرور ١١ سنة وإنفاق مبالغ مالية تقرب من نصف بليون دولار، لن تقوم الأمم المتحدة بحل مشكلة الصحراء الغربية بدون اقتضاء قيام أحد الطرفين أو كليهما بشيء لا يرغبان في الموافقة عليه طواعية.

٥٢ - وإنني لأدرك أن أحد الخيارات المذكورة آنفا سيبدو خيارا مثاليا لكلا الطرفين وجميع البلدان المعنية. وبغية منح مجلس الأمن مهلة من الزمن لكي يتخذ قرارا في هذا الشأن، فإنني أوصي بتمديد ولاية البعثة لمدة شهرين، حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٢.

بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية: المساهمات حتى
٧ شباط/فبراير ٢٠٠٢

المراقبون العسكريون	قائد القوة	القوات	أفراد الشرطة المدنية*	المجموع	
٢٥				٢٥	الاتحاد الروسي
١				١	الأرجنتين
			٥	٥	الأردن
١٣				١٣	أوروغواي
٣				٣	أيرلندا
٥				٥	إيطاليا
٦			٢	٨	باكستان
٤			٤	٨	البرتغال
	١			١	بلجيكا
٩				٩	بنغلاديش
٥				٥	بولندا
		٢٠		٢٠	جمهورية كوريا
٤				٤	السلفادور
			٣	٣	السنغال
			١	١	السويد
١٦				١٦	الصين
٨		٧	٣	١٨	غانا
٣				٣	غينيا
٢٥				٢٥	فرنسا
٩				٩	كينيا
١٣				١٣	ماليزيا
١٩				١٩	مصر
			٢	٢	النرويج
٣				٣	النمسا
٦			٣	٩	نيجيريا
			٢	٢	الهند
١٢				١٢	هندوراس
٦				٦	هنغاريا
٧				٧	الولايات المتحدة الأمريكية
١				١	اليونان
٢٠٣	١	٢٧	٢٥	٢٥٦	المجموع

* القوام المأذون به هو ٨١ فردا.

